



النموذج البنيوي لنظام المعرفة والتنمية المتسامية للإنسان والمجتمع

حسين رضاني*

المُلخَص

التنمية، في وجهها العيني الملموس، تابعة لتوسُّع «النَّظر» و«العمل» وتساميهما بشكل مُتزامن. وبالمثل، فإنَّ التنمية في الواقع الاجتماعي مُرتبطة بشكل تفاعليّ بتنمية نظام المعرفة والعلوم. وتتأثر كَيْفِيَّةُ توسُّع سنخ المعرفة والعلوم وعلى أيِّ أساسٍ بنيويٍّ وقيميٍّ، بالمباني المعرفية التي تحكم المواقف الفردية والجماعية لمُبدعي العلوم ولتجارهم أيضًا. وهذا يعني أنَّ الكيفية التي يتمُّ بها تنمية المعرفة والعلوم مُحمَّلةٌ بالافتراضات التي تنتشر وتمتدُّ حتمًا من خلال قبول أنموذج بنيويٍّ. لذلك، يجب على كل نظام معرفيٍّ تحديد أنموذج تنمية منظومة نظام المعرفة والعلوم بناءً على مبانيه؛ وأن يمتلك مقاربةً منهجيةً بالنسبة إلى تنمية المعرفة والعلوم. ومن منظور تلك الضَّرورة، وقد عملت هذه المقالة على التأمل في الأنموذج البنيويّ لتنمية منظومة المعرفة والعلوم، مُستفيدةً في ذلك من مباني الحكمة المُتعالية،

* دكتوراه في الفلسفة المقارنة من جامعة قم في إيران. يعمل حاليًا أستاذًا مُساعدًا في قسم الفلسفة في معهد الثقافة والفكر الإسلامي، ومديرًا لمركز دراسات التَّقْدُم والحضارة التابع للمعهد نفسه. ترجمة الدكتور محمد ترمس.

وعلى أساس دلالات آيات القرآن الكريم. ولا تهدف هذه المقالة إلى ترسيم أنموذج عام لتصنيف المعرفة؛ بل هدفها التمكن من تحديد كيفية توسع المعرفة والعلوم وبسطهما وتفسيرهما في المجتمع من خلال تحديد مبادئ المعرفة في نظام علاقات الإنسان من منظار دلالة آيات القرآن الكريم.

مُقَدِّمَةٌ

من المُهمِّ استمرار الخوض في نظرية التنمية ونماذجها المُتضمَّنة للمعارف والتعاليم القرآنية؛ ذلك أن التَّحَقُّقَ الموضوعي والاجتماعي للتعاليم والقيم الإسلامية في مقام العمل¹ منوطٌ بالتأمل المُستمرِّ في النظرية والنماذج التي يمكن تحقُّقها وطرحتها بما يتناسب مع الظروف الثقافية، والتاريخية، والإقليمية. ويتأثر إبراز قضية التنمية والتقدم لمجتمعنا، في الوضع الراهن، بالتنمية الواسعة الأبعاد العلمية والتكنولوجية للعالمين: المادّي والاجتماعي للغرب، وغزو النظريات العلمية، والنماذج المعيارية والتشغيلية للتنمية، ولنمط الحياة الحديث على المجتمعات الأخرى. ويتأثر العلم والتنمية المعاصرين بالعقلانية الأدائية، وبالقيم والثقافة غير الدينية للعصر الجديد. طبعاً، إنَّ التَّقبُّلَ التامَّ لجميع العلوم ونماذج التطور والتنمية الغربية بالحدِّ الأدنى في الأبعاد القيمة والأخلاقية، سيؤدِّي إلى التأثير بالقيم الأساسية (المبنائية) للعلم والتنمية الحديثة.

إنَّ ما تقدَّم ذكره، لا يعني إنكار التطورات الاكتشافية للعلم الحديث؛ فضلاً عن أنه من المُستحيل إنكار ذلك، وحتى من غير المعقول واقعاً فعل ذلك؛ بل المراد أنه سيبقى العلم مقبولاً طالما أنه يحكي بشكلٍ مُسوَّغٍ عن الأبعاد الطبيعية للكون والعلاقات السببية لمكونات الكون، والتي هي موضوع المشيئة التكوينية للحقِّ تعالى؛ ولكن يختلف الكلام عن الأبعاد القيمة، والمعيارية، والاعتبارية والاجتماعية (بالمعنى الأعم) للعلوم الإنسانية؛ نظير السياسة، والاقتصاد، والعلوم التربوية... مع الجوانب القيمة لتطبيق العلوم الطبيعية وإنجازاتها التكنولوجية. ولا يمكن في هذا المجال من العلوم إنكار تدخل البنى القيمة، والتاريخية،

1- تمَّ اعتماد كلمة «العمل» كما استخدمها المؤلِّف لما لها من معنى عميق وخاص في المنظور الإسلامي، وهي تعني الممارسة والتطبيق (المترجم).

والثقافية، في تكوين جسم المعرفة والعلم¹.

بتعبير توماس كوهن «إنَّ العنصر الذي يبدو في الظاهر أنه جامعٌ، ومن دون ضابطة على الدوام، ويتألف من الأحداث الشخصية والتاريخية، هو الجزء المقوم للأفكار والعقائد التي يتمسك بها أي مجتمع علمي مُعَيَّن في جميع الأوقات»².
طبعاً، إنَّ قبول النظريات المُتعارف عليها في العلوم الحديثة، وكذلك الاعتراف بالهيمنة المعرفية، (القيمية البنيوية) والتشغيلية لتلك العلوم سيؤدي إلى التَّمييط والتأطير في البناءات والأسس القيميَّة، والأطر المعيارية للنماذج والنظريات نفسها. إنَّ الالتفات إلى هذا الأمر، يُلزِمنا القيام بمراجعة اجتهادية وعلميَّة في البنى المعرفية، والقيمية الإسلامية، والمبادئ القرآنية.

تحاول هذه المقالة الحصول على فهم بنيويٍّ لنظام المعرفة والعلوم ومستوياتها الطولية والعرضية، وذلك بناءً على فهم الحكمة المتعالية من آيات القرآن الكريم لمبادئ المعرفة وأبعاد نظام العلاقات والتعاملات³ الوجودية للإنسان.

إنَّ هذا الفهم البنيوي، الذي يوفر نظرة عامةً لكيفية اتساع نظام المعرفة والعلوم وصلاتها الداخلية، هو مفهومٌ سابق وأنطولوجي؛ إذ يوفر النموذج البنيوي المعني شكلاً خاصاً من العلاقة داخل نظام المعرفة والعلوم. لذلك، له آثار قيمية معينة في توضيح الكيفية الواجبة لتشكيل تنمية المعرفة والعلوم. ويحاول هذا النموذج التخلُّص من عيوب النظرة المهيمنة وآفاتها على فضاء تصنيف العلوم الحديثة.

في هذه المقالة، وفقاً للمقاربة السابقة للحكمة والمعرفة القرآنية، وكذلك الإشكالية الآنف الذكر، تمَّ الاهتمام بتأثير النظر⁴ على العمل. ومن هنا، فإنَّ القضايا التي سيتمُّ التأمُّل فيها، هي:

أ) دراسة إمكانية وضرورة تقديم تصميم سابق لبنية المعرفة والتنمية الواجبة في إطار دلالتها.

1- Sardar, 2006, p. 121.

2- كوهن، 1389، ص 33.

3- تمَّ اعتماد كلمة التَّعامل/التَّعاملات لما لها من دلالة خاصة مُستنبطة من الرواية المنسوبة إلى الإمام الصادق عليه السلام والتي سيتقدَّم ذكرها. (المترجم)

4- تمَّ الإبقاء على مصطلح النظر كما استخدمها المؤلف وهو يعني «الفكر» في مقابل «العمل»؛ أي الممارسة والتطبيق (المترجم).

- (ب) دراسة لكيفية تشكّل الواقع الاجتماعيّ ونقده على أساس نظريّة التجربة التاريخيّة للحدث.
- (ج) التّعرّف إلى العلاقة بين النظر والعمل من منظور الحكمة والمعرفة القرآنيّة، وكيفية تقوّم العمل على أساس النظر.
- (د) تحديد مبادئ المعرفة في مجال الوجود الإنسانيّ.
- (هـ) تحديد أبعاد النّظام التّفاعليّ التّعامليّ للإنسان.
- (و) تقديم نظام تفسيريّ- توضيحيّ لكيفية تصنيف المعارف وترتيبها ونظام العلاقات فيما بينها.
- (ز) الحصول على الدّلالات القيميّة للتّصنيف المقترح في تحديد العلاقات بين مستويات المعرفة.
- (ح) تلخيص فهم كليّ وتقديمه في مجال كيفية تشكيل نظام المعرفة (إستراتيجيّات كليّة).

الارتباط التّفاعليّ بين مستويي: النظر، والعمل عند الإنسان

إنّ النظر والعمل من منظور القرآن الكريم أمران مترابطان. ويمكن فهم هذا المعنى من التّقارب الموجود بين تعبير «التّعليم» الذي يلحظ النّظر والفكر وتعبير «التّركية» الذي يلحظ الممارسة والعمل، في بعض آيات القرآن الكريم¹. وقد ورد مفاد هذا المعنى في القرآن الكريم في أربعة مواضع، ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾². وقد تمّ تقديم التّركية على التّعليم في ثلاثة مواضع، والتّعليم على التّركية في موضع واحد.

قد انعكس التّفاعل بين النظر والعمل، بتأثير من التّعاليم القرآنيّة، في النّظام المعرفيّ للحكمة المتعالية؛ لذلك، من وجهة نظر الحكمة المتعالية، ينضج النّظر والعمل في ارتباطهما ببعضهما بعضاً. كما أنّ العقل النّظريّ والعمليّ هما وجهان للحقيقة نفسها، والارتقاء الوجوديّ للإنسان وقربه من الله في كلا البُعدين هو

1- مكارم شيرازي و همكاران، 1376 هـ ج 24، ص 107.

2- الآية 2، الجمعة/62. فضلاً عن الآية الثانية من سورة الجمعة، فقد تمّ بيان هذا المفاد في الآيات 129 و 151 من سورة البقرة و 164 من سورة آل عمران.

مقصود الحكمة الإلهية ومطلوبها. وقد أشار صدر المتألهين في كتابه «الحكمة المتعالية في الأسفار الأربعة العقلية» إلى هذا الأمر على النحو الآتي: «الحكمة هي التشبُّه بالإله بقدر الطاقة البشرية أعني في العلم والعمل»¹.

يلاحظ هذا المعنى في الصورة النوعية للإنسان، في ساحتي وجوده الفردي والأنسي ووجوده التأليفي والجمعي. ففي ساحة الوجود النوعي الأنسي للإنسان، المنشأ الوجودي للنظر، أو المعرفة هو العقل. والعقل هو تلك القوة الواعية والفترة العاقلة والعامة للإنسان، والذي هو باستمرار في حالٍ من الإدراك الحسي، حيث يعمل على خلق الصور المعرفية في النفس (الذهن والخيال) وانتزاع وعدّ المفاهيم والمعاني المعقولة الناظرة إلى الواقع الاعتباري، أو المعاني الاعتبارية من خلال مواجهته لعالم الواقع بشكل ذاتي وفعال². وهكذا، فإنَّ النظر متقومٌ بالفعل الذاتي المعرفي للإنسان. ونتيجة لذلك، فإنَّ العمل هو أيضاً متقومٌ بالنظر؛ لأنَّ العمل مستندٌ إلى الحكمة العملية والحكمة العملية - في حدِّ ذاتها - هي من سنخ النظر في ما ينبغي فعله، وما لا ينبغي فعله في الأفعال الإنسانية³.

الملاحظة المهمة هنا هي أنه في المنظومة المعرفية للحكمة المتعالية، يعتمد النظر في ظهوره المعرفي على عمل يكون فعلاً ذاتياً لنفس الإنسان العاقلة والعالمية، وليس على العمل الجزئي، أو التاريخي؛ ذلك أنَّ النظر وفقاً لما أقره نظام التكوين الإلهي، يقوم على المضامين والدلالات العامة لطبيعة العقل، والتي تُعبّر عن المعايير والقواعد الأساسية للمعرفة. ومن المهمَّ الانتباه إلى هذه الملاحظة؛ لأنها تؤسس النظام المعرفي على أساس الأفكار والمفاهيم والمقولات والقضايا والمبادئ الضرورية والعامة، وتمنع المرء من الوقوع في فخَّ النسبية المعرفية. ومن ناحية أخرى، يتمَّ قياس العمل واختياره وتنفيذه على أساس المبادئ القيمة القائمة على العقل العملي والأخلاقي، وهي قيمٌ متجدرة في المعايير الضرورية للعقل العملي والأخلاقي العام⁴؛ وبالنتيجة، سوف ينجو العمل أيضاً من الوقوع في نسبية القيمة المعرفية.

1- صدر المتألهين، 1425هـ ج 3، ص 401.

2- المصدر نفسه، ج 1، ص 159.

3- انتظام، 1391هـ ج 1، ص 9.

4- عابدي شاهرودي، 1394هـ ص 401.

في ساحة الوجود الجماعي لحياة الإنسان، أو في ساحة المجتمع والثقافة، يكون نظام المعرفة والعلم هو نفسه ذلك الشكل المعمم والموضوعي للنظرية؛ والواقع الاجتماعي بمعناه العام هو الشكل المعمم والموضوعي للنظر والعمل معاً. وبهذا المعنى، فإن الواقع الاجتماعي هو مجال لظهور جميع مظاهر رؤية الإنسان وحفظ مواقفه وعاداته وفعله. وفي مقابل العلاقة المتبادلة والتفاعلية بين النظر والعمل في ساحة الوجود النوعي للإنسان، هناك ارتباط تفاعلي بين نظام المعرفة والعلم وبين الواقع الاجتماعي، سواء كانت تلك الأبعاد المعنوية والمعيارية للنظريات العلمية أم الأبعاد المعنوية والمعيارية لنفس نظام المعرفة والعلم؛ أي المؤسسات، والمنظمات، والقوانين، والقواعد، والإجراءات التي تحكم إنتاج المعرفة والعلوم ونشرها وتطبيقها، فهي جزء كبير من الواقع الاجتماعي، وتؤدي دوراً مهماً في التكوين الصحيح للواقع الاجتماعي. وهذا أمرٌ لاحظته وأعرب عنه كثيرٌ من علماء فلسفة العلوم الاجتماعية والتنمية¹. من ناحية أخرى، يؤدي الواقع الاجتماعي وظروفه المادية والمعنوية دوراً رئيساً في كيفية تكوين وظائف نظام المعرفة والعلوم، وخاصة العلوم الإنسانية، وتوجيهها واستمرارها.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو ما إذا كنا نقبل أن الواقع الاجتماعي فعال ومؤثر في تشكيل وظائف نظام المعرفة والعلوم وتوجيهها واستمراريتها، وخاصة العلوم الإنسانية؟ وألا يدفع هذا القبول نحو الحاجة إلى تبني وجهة نظر باراديمية ونسبية بالنسبة إلى المعرفة ولو بشكل محدود في مجال العلوم الإنسانية؟ والإجابة عن هذا السؤال التي يمكن تقديمها من منظور الحكمة والمعرفة الإسلامية هي أن الأسس المعرفية والنظريات المندرجة في نظام المعرفة والعلم في مجال الحياة الجماعية وخاصة العلوم الإنسانية مَسُوَّعة ومتأصلة، وذلك من حيث إنه قد تم اكتشافها، أو عدها في امتداد دلالة التصورات، والمفاهيم، والمقولات والقضايا والمبادئ الضرورية والعامّة للعقل، وكذلك لأنها مؤيدةً بهداية العقل الديني الإلهي. ومن ثم، فهي لا تقع في دائرة النسبية والتطور التاريخي. لذلك، في المنظومة النظرية للحكمة والمعرفة الإسلامية، ووفقاً للتعاليم القرآنية، يجب أن يخدم نظام المعرفة والعلوم الأهداف المتضمنة في فطرة الإنسان ووجوده. وتلك الأهداف المتضمنة في فطرة الإنسان ووجوده بما هو إنسان هي أهداف

1- Nussbaum, 2010, p7.

يمكن للنظر أن يفهمها، أو أن يتلقاها من الدين بناءً على مضامين العقل ودلالاته والتعاليم الدينيّة. ومن ثمّ، فإنّ نظام المعرفة والعلم ليس حرّاً ومتروكاً لشأنه في تبلوره وموضوعيّته الاجتماعيّة¹.

من منظار الحكمة المتعالية القرآنيّة؛ يجب أن يؤدّي توسّع نظام المعرفة والعلوم وتنميتها إلى تحديد الواقع الاجتماعيّ ورسمه وتوجيهه وفقاً للهويّة الإلهيّة للعالم والإنسان؛ ويجب أن يُشكل الواقع الاجتماعيّ حجر الأساس لظهور المعرفة والعلوم التي تمنح الإنسان التّسامي والكمال الوجوديّ والقرب من الله.

وهذا المعنى قد تضمّنته الآية الكريمة ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾²؛ إذ أشارت الآية إلى أنّ المؤمنين إذا أصبحوا مقتدرين ومتمكّنين في الأرض عليهم تهيئة ظروف العبودية لله وسياقها في الواقع الاجتماعيّ. وطبقاً لدلالة حكمة القرآن ومعارفه، فكما أنّ صورة روح الإنسان قد تكوّنت وفقاً للصورة الإلهيّة، يجب على العالم الاجتماعيّ الذي هو مدلول نظام المعرفة والعلوم ومحصولها أيضاً أن يكون المظهر والمبلور للصورة الإلهيّة للعالم والإنسان. ويجب على العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، على وجه الخصوص، أن تصوّر وتبني صورةً عن العالم الاجتماعيّ تجسد الهويّة والصورة الإلهيّة للإنسان. وربما بالنظر إلى الشّأن المعياريّ والتدبيريّ للعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، فسوف يكون تشكّل تلك العلوم على أساس المعارف والأحكام القرآنيّة ومحوريّتها، هو المصداق الأتمّ للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإرساء الشّكل العلميّ للعبوديّة في قالب مؤسّسة المعرفة.

السؤال الآخر الذي نواجهه هنا، هو السؤال عن إمكانية إرساء بناء المعرفة والعلوم على أساس نظرة ميتافيزيقية وميتاتاريخيّة. وقد حظي هذا السؤال بالاهتمام الجدّي في العصر الجديد بدءاً من كانط وما بعده؛ إذ إنّ كانط هو من شكك في إمكان تحقّق الميتافيزيقيا بوصفها علمًا، وأنكر حصول هذا التّحقّق³. ولقد أدّى إنكار كانط لإمكانية تحقّق الميتافيزيقيا بوصفها علمًا إلى إيجاد أثرين مهمّين عند ما بعد الكانطيّين.

1- رشاد، 1389 هـ ص 133-134.

2- الآية 41، الحج/22.

3- كانت، 1384، ص 224.

الأثر الأول: تطوّر وتعزيز مفهوم من مفاهيم العلم الذي اقتصر على الحدود التجريبية الزمكانية (أو الشروط السابقة للمعرفة بحسب تعبير كانط)؛ إذ وفّقاً لتصريح كانط، لا تظهر الأفكار المحضّة في أيّ تجربة مُمكنة، ولا تُعطى مسبقاً إلى العقل المحض. ونحن في التّطبيق النّظريّ للعقل المحض في كل مكان، يجب أن نكون حريصين على عدم تجاوز حدود التجربة الممكنة¹. ومع تلك النّظرة، ومن خلال تأمّل تاريخي، أعطت المقاربة الوضعيّة² القوة للعلم.

الأثر الثاني: اتّخذ الفكر المحض والانتزاعيّ، تحت تأثير المقاربة الظاهرية³ لكانط ومن ثمّ، مقارنة هيجل، شكلاً مثاليّاً وأصبح حدود الوعي المحض للإنسان مقيداً حتى يغضّ النّظر عن العالم الموضوعيّ (العيني) بوصفه أمراً واقعياً مُتاحاً للمعرفة والفهم.

وقد ظهر تأثير هذه النّظرة على ماهية العلم والميتافيزيقا وارتباطهما، أو انفصالهما لاحقاً في المقاربة التّاريخيّة. ففي المقاربة التّاريخيّة، وعلى وجه الخصوص من وجهة نظر دلتاي، أثير سؤال كانط عن العلوم الإنسانيّة بشكلٍ مقلوب⁴: «هل من المُمكن أن تكون العلوم الإنسانيّة قائمة على الميتافيزيقيا»؟.

لقد رفضت الرّؤى والنّظريّات الوضعيّة والظاهراتيّة والهرمنيوطيقية عموماً الأساس الميتافيزيقيّ للعلوم، وللعلوم الإنسانيّة على وجه الخصوص. وقد تمّ توجيه انتقاداتٍ إلى تلك النّظريّات على نطاق واسع، بما في ذلك حقيقة أنّه لا يمكن لأيّ أساس نظريّ أن يكون محدّداً بشكلٍ مطلق في زمان ومكان ملموسين؛ ذلك أنّه لا يمكن أن تخلو النّظريّات والفرضيّات الفيزيائيّة من الافتراضات المجردة التي لا يمكن ملاحظتها، أو التي لم تُلاحظ لغاية الآن⁵. وهذا يعني أنّه حتى التجربة الفيزيائيّة والحسابيّة (بصفتها قمة العلم والأنموذج البارز للمعرفة التجريبية) لا تزال بحاجة إلى الاستدلال والافتراضات القياسية المبرهنة والمُسوّغة في إطار النّظرية.

ليس الغرض من هذه المقالة تقديم إجابة مفصّلة عن سؤال إمكانية بناء العلم،

1- Critique, A 797/ B825.

2- Positivism.

3- Phenomenology.

4- ديلتاي، 1388هـ ص 106.

5- Sayer, 1992, p87.

وخاصة العلوم الإنسانية على الميتافيزيقيا؛ إذ لا يتسع المجال هنا لذلك؛ لكن هذا الاستدلال التقضي نفسه الوارد هنا يُظهر أنه لا يمكن تجنّب مواجهة السابقة للمعرفة والعلم وإهمالها. فمن وجهة نظر الحكمة والمعرفة الإسلامية، إنّ دلالة العقل هي أساس تكوّن العلوم بنحو سابق في الموضوعات الانتزاعية المجردة والرياضية والهندسية النصف مجردة؛ وفي مجال المواد التجريبية الطبيعية. والعقل الاستدلالي هو أيضاً أساس التفسير القانوني العلمي (العام والضروري).

في مجال العلوم الإنسانية، العقل هو الأساس والمعيار الرئيس للمعرفة؛ لأنه على الرغم من أنّ البنية الفوقية الوصفية والمعارية للعلوم الإنسانية والاجتماعية تتشكّل في قالب عملية جدلية ونقدية في مواجهة واقع القضايا والمشكلات المعاصرة، كما أنّ العقل ونظراً إلى ضرورة إرشاد الإنسان وهداياته من قبل المبدأ الإلهي، يؤكّد وجود الوحي وحجّيته، ويوافق على دلالاته المولوية والإرشادية في إطار أصوله ومبادئه العامة والضرورية من الناحية الوجودية والمعرفية ويخضع له. ونظراً إلى أنّ أساس المعرفة والعلوم واتساقها وقوامها يقع في مجال المعرفة العقلانية؛ فإنّ «النظر» يضع البنية والاتجاه من أجل كيفية تنمية نظام المعرفة. وتلك البنية والتوجّه من مسار تنمية نظام المعرفة والعلوم، تحدّد التنمية الضرورية لحياة الإنسان. ومن ثمّ، في ما يتعلق بتأثير «النظر» على العمل، يجب القول: إنّ «النظر» هو أساس عمل الإنسان، وإنّ التنمية في العمل متقومة بالتنمية في «النظر».

تكوّن نظام المعرفة في التجربة التاريخية للعصر الحديث ونقدها

تُظهر ملاحظة التجربة التاريخية لشكل نظام المعرفة والعلم في العصر الحديث؛ كيف كان «النظر» مؤثراً في تكوّن الواقع الملموس والعملية والاجتماعية؛ لأنّ التنمية الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية بالمعنى الحديث تعتمد على التغيير الجذري في معنى العلم، وفي مبادئه ومنهجه. في الواقع، من خلال العلم بمعناه الحديث ظهرت الثورة الصناعية والتغيرات الهائلة الناشئة عنها في المجالات: الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية للعصر الجديد. ووفقاً لهيرمن راندال، لقد كان العلم هو الذي أحدث ثورة كبيرة في معتقدات الناس في

العصر الجديد¹. العلم، بهذا المعنى، هو أداة في خدمة معرفة الطبيعة واستغلالها قدر الإمكان في سبيل المصالح المادية والمتعة. ويتعبّر ماكس فيبر: «إنّ الرّوح المهيمنة على تنمية المعرفة والعلوم بالمعنى الحديث متأثرة بالمباني الفلسفية للعصر الجديد، فهي البحث العقلاني والمُنظّم للفائدة»². ويتعبّر فرانسيس بيكون الصريح والواضح: «الهدف الصحيح والمعقول من العلوم ليس سوى إعطاء اكتشافات وقوى جديدة لحياة الإنسان»³.

الآن يجب طرح السؤال، على أيّ أساس ومبنى يتمّ توثيق صحّة هدف العلوم وعقلانيّتها في العصر الحديث؟ في أيّ تجربة موضوعية تمّ عرض ذلك التوجيه القيمي على القوة الإدراكية للإنسان؟ الحقيقة هي أنّ هذا المعنى لا يمكن فهمه في أيّ تجربة موضوعيّة بأدوات المعرفة التجريبية. بناءً عليه، إنّ العلم الحديث، سواء كان مُلتفتاً أم لا، له أساسٌ سابق وما فوق تجريبي (ميتاتجريبي).

لقد اتّخذ نظام المعرفة والعلوم في عالم الدلالة المهيمن على العصر الجديد، هويّةً أدائيّة، موضوعاتيّة وتحليليّة. وقد حدث هذا الأمر - إلى حدّ كبير - عن طريق قيم هيمنت على أجواء إنتاج العلوم وتطبيقها. وفي الواقع، اتّخذ العلم والمعرفة، في المرحلة الحديثة، مقاربةً تجريبيةً وطبيعيّة؛ وقد سوّغ هذا المعنى أخلاقياً أيضاً عن طريق رسم المباني القيمية المعرفية العاطفية وتطويرها.

هكذا، فإنّ المقاربة العاطفية لأخلاق هيوم وفهمه اللّذي (من اللدّة) وتفسيره لها، مثل: قراءة بنتام، قد طُرحت بوصفها بنيةً تحتيّة للعلوم الإنسانيّة والمعياريّة، وخاصّةً الاقتصاد في العالم الأنجلو أمريكيّ، ونضجت جسم العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة في أجواء العالم الحديث ضمن جاذبيّة مبانيه المعرفيّة، والقيميّة والمعياريّة، ووجهته نحو الأهداف الماديّة، والسّليعيّة، والأثانيّة⁴.

كانت نتيجة التّجارب التّاريخيّة والثّقافيّة للعلم الحديث، غفلة الإنسان وتغرّبه عن هويّته الإنسانيّة الأصيلة أكثر من أيّ وقتٍ مضى⁵؛ ذلك أنّ التنمية الاجتماعيّة

1- رندال، 1376هـ ص 227.

2- فيبر، 1390هـ ص 54.

3- Bacon, 2000, p 88.

4- مكابنتاير، 1390، ص 73.

5- Nasr, 1989, p146.

للحياة والمدنيّة الحديثة المتأثرة بدلالة العلم الحديث ومبانيه (الأنطولوجيّة، الإبستمولوجيّة والقيميّة) ومنهجيتّه، تُغرق الإنسان أكثر فأكثر في رغباته واهتماماته الماديّة والمتاع الدنيويّ. هذا الانغماس والغرق في الرغبات الماديّة والسلعيّة، على حدّ تعبير هيجل، يجعل الإنسان أسير الإرادة التّعسّفية وحالة من الاغتراب والوضعيّة والهمجيّة. والإرادة التّعسّفية هي تلك الإرادة التّابعة للميول الفرديّة ورغباتها. إنّ مثل هكذا إرادة حتى مع الاستفادة من البُعد الأداتيّ للعقل وهو ذاك البُعد الذكيّ، الذي يمكنه إيجاد علاقات مُنظمة وفعّالة بين الإمكانيات الماديّة وأدواتها، وبين رغبات الإنسان، لن تكون قادرة على أن تكون في إطار المعايير العقلانية للإنسان؛ لأنّها في الأساس لا تملك مثل تلك القدرة والكفاءة. وبطبيعة الحال، إنّ ذلك الحدث غير مرغوب فيه من قبل منظومة المعارف الإلهيّة. لذلك، من الصّورويّ محاولة إعادة بناء بُنية منظومة المعرفة على أساس الدلالة والمباني القرآنيّة والحكميّة.

إعادة بناء بُنية نظام المعرفة على أساس المباني القرآنيّة والحكميّة

يتطلّب إعادة بناء بُنية نظام المعرفة، التغيّر المنهجيّ لتنمية المعرفة على أساس الدلالة والمباني القرآنيّة والحكميّة. ومن الممكن إعادة بناء بُنية نظام المعرفة والعلوم في مجالين، بنحو سابق وعبر الاستناد إلى التّحليلات العقلانيّة، ونحو لاحق، على أساس التجارب التاريخيّة. يتمّ إعادة البناء السابق من خلال الاستناد إلى التّحليل العقلانيّ للأبعاد الوجوديّة وعلاقتها بالإنسان والعالم في الوجود كلّهُ. وأمّا إعادة البناء اللاحق فيظهر بالاستناد إلى التطوّرات العلميّة وظهور المسائل، والموضوعات والمجالات الجديدة من الحقائق والأمور على مرّ الزمن، وهذا الأمر يُلزم حصول التّغييرات البنيويّة. على هذا الأساس، تتّصف مقارنة إعادة البناء السابق بالنظرة الكلّيّة، في حين أنّ إعادة البناء اللاحق بالنظرة الجزئيّة والذريّة. ونظرًا إلى مقارنة المعرفة القائمة على أصالة العقل من منظار الحكمة والمعرفة الإسلاميّة، تتّخذ إعادة البناء اللاحق مكانها في امتداد دلالة النظرة الكلّيّة لإعادة البناء السابق. ولكن يجب التنبّه إلى أنّ جعل إعادة البناء اللاحق في امتداد إعادة البناء السابق لا يعني الارتباط الخطيّ والأحادي الجانب من مجال الحقائق السابقة نحو الحقائق اللاحقة؛ إنّما هو ارتباط دياكتيكي وتفاعليّ بين هذين السنخين من إعادة البناء.

يحتاج توضيح الارتباط بين هذين المجالين من إعادة البناء؛ إلى الالتفات إلى الاختلاف الجذري والأساس بين مجالين من المعرفة. وقد أشار العلامة الطباطبائي في كتابه «الميزان في تفسير القرآن» إلى هذين المجالين وخصائصهما الأساسية والجوهرية. وهو يُعرب عن الأمر بهذا النحو: إن المعارف والعلوم على سنجين؛ بعضها مثل العلوم الاعتبارية الاجتماعية والعلوم والتقنيات الصناعية، تتقبل التغيير والتكامل¹؛ وبعضها يتقبل صرفاً التكامل. والمقصود من «التغيير»؛ حصول التحوّل في بناها النظرية الأساسية والجذرية، كما هو موجودٌ من اختلافات جذرية وجوهرية فيما بين الأنظمة النظرية الفيزيائية النيوتينية، والنسبية والكوانتومية (الفيزياء الكمية)، أو بين الهندسة الإقليدية وغير الإقليدية. والمقصود من «التطور/ التكامل» هو أن تصبح المفاهيم، الدلالات والاستدلالات لنظام علمي، أو معرفي أكثر دقة².

هكذا، تعني إعادة البناء السابق في إطار النظام المعرفي للحكمة والمعرفة الإسلامية، أن يتكامل النظام المفهومي، الدلالي والاستدلالي الحكمي والفلسفي ويصبح أكثر دقة. وإعادة البناء اللاحق يعني حصول التكامل والتغيير في المنظومات الناظرة إلى الوقائع التجريبية والصناعة، أو الاعتبارية المشتركة ما بين الأفهام. فإذا ما تم أخذ هذا التمايز الأساس في الحسبان، فإن التغييرات الناشئة من التكاملات والتغييرات التدريجية في الأنظمة العلمية، التقنية والاعتبارية، تُسهم في الإثراء المفهومي، الدلالي والاستدلالي للأنظمة المعرفية؛ إلا أنها لا تبعث على التغيير الجذري والجوهري فيها. ومن ناحية أخرى، إن التكامل في مجال المباني المعرفية قد طور الأطر الموقفية، القيمة والمنهجية الناظرة إلى العلوم الطبيعية، التقنية والاعتبارية. ومهد الطريق للتغييرات الأساسية. مع ذلك، يجب الالتفات إلى أن الإطار الكلي والعام للمعرفة دائماً ما يتم تحديده على نحو سابق؛ ذلك أنه على

1- بحسب قول المؤلف فإنّ عبارة «التكامل» في هذه المقالة هو التكامل المنظور نفسه في الفلسفة الإسلامية؛ أي الخروج من القوة إلى الفعل؛ فالتكامل هنا في المقالة يشمل خروج الأشياء والأمور الطبيعية من القوة إلى الفعل؛ أي التكامل الطبيعي (evolution)، وكذلك يشمل الأمور الروحية والأنفسية، والأمور الاجتماعية التاريخية والثقافية؛ أي التطور (progress). إذن «التكامل» يشمل المعنيين وطبقاً لزعم المؤلف فإنّ هذا المراد هو مدّ نظر العلامة الطباطبائي أيضاً.

2- الطباطبائي، 1421هـ ج 4، ص 118.

أساس إمكانات إعادة البناء اللاحق ومسار التكامل التجريبي - وهو مقارنة جزئية وذرية النظرة إلى الموضوعات والقضايا - لا يمكن من الحصول على فهم عام وشامل لنظام المعرفة، كما ينبغي له أن يكون.

بناءً لما تقدّم من شروحات، يتّضح أنّ العلوم الطبيعيّة والتقنيّة والاعتباريّة - الاجتماعيّة لا يمكن أن تكون مُستقلّة ومستغنية أبداً عن العلوم والمعارف العقلية في تحديد مواضيعها ومبادئها ونظامها الدلاليّ. على هذا الأساس، من غير الصواب اختزال العلم بالعلوم الاكتسابيّة، التصوريّة. كذلك من الخطأ تصوّر أنّ العلوم والمعارف الحكّمية والفلسفيّة العقلية والسابقة أيضاً في حالة جمود؛ لأنّ تلك العلوم هي دائماً في حال الإثراء من الناحية المفهومية، الدلاليّة والاستدلاليّة على أساس مسارٍ من إعادة البناء المتكامل العقلانيّ. لذلك، فإنّ إعادة بناء بنية منظومة المعرفة على أساس المقاربة المعرفيّة للمعارف والتعاليم الحكّمية للقرآن الكريم، هي تصميمٌ سابق. وذلك التصميم السابق المتكامل، يحصل على عناصره ومكوّناته الموجدّة للبنى على أساس رؤيةٍ للواقع الوجوديّ - المعرفيّ والتّواصليّ التّعامليّ للإنسان في الوجود. في هذا التصميم البنيويّ، تتحدّد الروابط والعلاقات والتّعاملات الطّويّة والعرضيّة للعلوم على أساس الصفحات الطّويّة والعرضيّة لوجود الإنسان وعلاقاته. انطلاقاً من ذلك، في تلك البنية، تشير كفيّة العلاقة الطّويّة والعرضيّة للعلوم إلى الدلالات القيّميّة في معرفة أولويات العلوم وترجيحاتها بالنسبة إلى بعضها بعضاً. وفي النتيجة، إنّ تحديد تلك الرّوابط والنّسب، أمرٌ بالغ الأهميّة في تحديد القيمة الدلاليّة للعلوم ومستوياتها وعلاقاتها.

وفقاً لزعّم المؤلّف، اعتماداً على الوظيفة والغرض المأخوذ في الحساب، من خلال التّغيير في المكوّنات الموجدّة للبنى، من الممكن تقديم خطط وتصاميم بنيويّة مختلفة من نظام المعرفة وطريقة الروابط الطّويّة والعرضيّة للعلوم بما يتلاءم مع الأهداف المقصودة؛ ويستفيد ذلك المعنى من قبول نوع من التعدديّة المنهجية التي يجب شرح حدودها المعرفيّة في محلّه. وفي الواقع، وفقاً للوظائف والأغراض المختلفة، يمكن أن تتغير معايير تقسيم موضوعات العلوم وتصنيفها؛ ونتيجةً لذلك، يتمّ الحصول على تصميماتٍ وخططٍ بنيوية مختلفة.

بناءً لما تقدّم، يسعى المؤلّف في هذه المقالة إلى تقديم تصنيف عامّ عن نظام المعرفة والعلم. ولا يتعلق الأمر بالموضوع، أو الغرض، أو العلاقات الشبكيّة للعلوم؛

بل إن ما ورد هنا هو تصميمٌ نبويٌّ لنظام المعرفة والعلوم على أساس معيارين لأنواع مبادئ المعرفة وعلاقات الإنسان وأبعادها. نظرًا إلى أن أنواع مبادئ المعرفة وعلاقات الإنسان وأبعادها كما هو موثق في ذلك التصميم النبوي تستند إلى الآيات القرآنية وتعاليمها. ويمكن عدّ هذا الفهم النبوي تصميمًا قرآنيًا في اتجاه تحديد كيفية تنمية نظام المعرفة والعلوم، والتي تقدّم بالطبع بعض الدلالات القيمة في باب كيفية تنمية العلوم والمعرفة أيضًا.

نظام المعرفة الإنسانية من منظار القرآن والحكمة المتعالية

من أجل أن نحصل على بنيةٍ مُسوَّغة لتصنيف المعرفة والعلوم من منظار تنمية المعرفة، فقد جعلنا معيارين أساسيين يُشكّلان مُركّزًا للتصنيف هما: مبادئ المعرفة، ونظام علاقات الإنسان وتعاملاته. ونهدف من خلال اختيار هذين المعيارين إلى رصد كيفية تنمية القوى المعرفية للإنسان وتحديدتها في نطاق نظام علاقاته وتعاملاته، وكذلك التخطيط والاقتراب لتلك الكيفية. ونظرًا إلى المقاربة الواقعية الإشرافية للحكمة والمعرفة القرآنية للوجود وبتبعه للعالم والإنسان، فإن المقصود من مبادئ المعرفة هو المنطلقات الأنطولوجية للمعرفة والعلم في مجال روح الإنسان. وهذا المعنى مُقدّم على مصدر المعرفة وأدواتها.

في هذا المعنى، فإنّ سنخ «العلم» و«المعرفة»، كما يشير العلامة الطباطبائي في الميزان، يتشكّل على أساس البنية الوجودية، والإمكانات المعرفية المتكاملة والمُنغِرة للإنسان في مسار النّمّو الطبيعي، النّمّو العاطفي - التحفيزي والنّمّو العقلي¹. ومن ثمّ، يستخدم كلّ مبدأ معرفي الأدوات المتضمّنة في وجود الإنسان من أجل تحديد العلوم من المصادر المعرفية، وذلك من أجل إنشاء وظيفة مرتبطة به من خلال تلقّي أمور ذات صلة معرفيًا بالقوى الوجودية للإنسان وفهمها. وعليه، فإنّ فهم بنية المعرفة الحكيمة والقرآنية يقوم على الفهم المعرفي والقيمي الذي يكتسبه الإنسان من علاقاته الوجودية والأنطولوجية.

المبادئ الإدراكية المعروفة لدى الإنسان بشكل عامّ، هي: «العقل» و«القلب» وهي مبادئٌ أنفسيةٌ وباطنيةٌ لمعرفة الإنسان وهما بإزاء المراتب الوجودية للإنسان

1- طباطبائي، 1421هـ ج 1، ص 49.

والعالم و«الحس»؛ وهو مبدأ تجربة العالمين: الطبيعي، والخارجي؛ وطبعاً «الشرع المُقَدَّس» الذي هو مبدأ المعرفة المعصومة عن الخطأ للإنسان بتأييدٍ ولطفٍ وتأييدٍ إلهي. وتلك المبادئ الأربعة مُستنبطةٌ من الشبكية الدلالية المُتضمنة في آيات القرآن¹.

يُرجع معظم الفلاسفة والمناطقية المسلمين «الفطرة» إلى العقل والجوهر المفكر الإنساني؛ كما جاء في لسان المناطقة الذين عَدُّوا الفطريات من جملة مبادئ القياسات البرهانية واليقينيات التي لا تحتاج إلى اكتسابٍ وأدلة صدقها في ذاتها². بناءً على ذلك المبني نفسه، يتحدث بعض المفكرين المعاصرين عن المعرفة العامة المشتركة لطبيعة الإنسان العاقل. وفي تلك النظرة، فإن المعرفة العمومية هي الشكل الأولي والمسبق لمعرفة الإنسان والمفطورة في الجوهر العاقل لنفس الإنسان؛ وبالنتيجة ترجع الفطرة إلى العقل³. وعَدَّ بعضهم الآخر من المفكرين المعاصرين، الفطرة حصراً من جملة المبادئ الإدراكية والدوائية (أدوائية جمع دال)، وأصرَّ على هذا التمايز وأقام البرهان على ذلك⁴. هنا، لسنا في مقام التوضيح التفصيلي للرؤى والنظريات المعرفية والحكم عليها؛ لأن ذلك يتطلب مجالاً مُستقلاً. ومع ذلك، يبدو أن الفطرة بمعنى الخصائص الوجودية والتكوينية أولية، والتي يوجد مبدأها وأصلها - وليس نوعية استعدادها وكميتها - عند القوى الوجودية والمعرفية (العقلية والقلبية والحسية) لجميع البشر، محلّ قبولٍ والفطريات في الواقع هي تلك الأمور التي تُشكّل المنشأين: الوجودي والقيمي للإنسانية⁵.

مع ذلك، حتّى لو ميّزنا الفطرة عن العقل (من حيث التحليل المفهومي، والماهية، ووظيفة التطبيق وقواعده وضوابطه...)، فإنه لا يحدث فرقاً في تنوع

1- بعض الآيات محل الاستناد عبارة عن: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَكُونَ﴾ (النحل: 78)، ﴿كَذَلِكَ يَبْدِئُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (الآية 242، البقرة/2)، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ﴾ (الآية 28، الحديد/57).

2- أنوار، 1375 هـ ج 1، ص 263؛ مظفر، 1379 هـ ص 221.

3- عابدي شاهرودي، 1386 هـ ص 35.

4- رشاد، 1389 هـ ص 207-211.

5- مطهري، 1392 هـ ص 34.

القضايا المعرفية التي تنطوي عليها الحكمة والمعرفة الدينية؛ لأنَّ الفطريات¹ في النهاية يجب أن يجدوا صياغة استدلالية وقياسية، أو تجريبية وعلمية (من خلال الاستدلال الذي يدعم العقل) إضافةً إلى البراهين والحجج المُسوَّعة. انطلاقاً من ذلك، حتى ذلك المفكر المحترم الذي يأخذ في الحسبان الفطرة بصفتها دالاً ومبدأً لمعرفةٍ مُتمايزة، ويعترف أنَّ المعرفة الدينية يتمُّ تقديمها في قالب القضايا الأربعة وتصنيفها كالآتي: القضايا التجريدية العقلية، القضايا التجريبية - العلمية، القضايا القلبية - الإيمانية والقضايا الوحيانية - الشرعية.

إنَّ تمييز القضايا إلى قضايا تجريدية - عقلانية، تجريبية - علمية، شهودية - إيمانية، ووحانية - شرعية يعتمد على مبادئ معرفة الإنسان. لكن المجموع الدلالي للتعبيرات المعرفية لأنواع القضايا المذكورة هنا في تحديد موضوعات المعرفة، يفيد تصنيف القضايا إلى أربعة أنواع من القضايا من منظار تحديد أصل موضوع المعرفة. وهكذا، يمكن الحديث عن أربعة أنواع من القضايا على أساس أصل «موضوع المعرفة» بصفته قسيمها جميعاً؛ القضايا العقلية - الاستدلالية (العقلانية)، القضايا الوصفية (العلمية)، القضايا التهذيبية - الترحيحية (الأخلاقية)، القضايا التكليفية - المعيارية (الفقهية).

والمقصود من جمع أدوال المفادات المعرفية، أن نلاحظ أنه نظراً إلى الوظيفة المعرفية وتحديد مجال كلِّ نوع من أنواع القضايا التجريدية-العقلانية، التجريبية-العلمية، الشهودية-الإيمانية والوحيانية-الشرعية، وإرجاع الوظائف المعرفية المرادة من كلِّ مبدأ من مبادئ المعرفة إلى مبدئه الأصيل، وفي النهاية كيفية أنواع المعرفة بحسب أصل الموضوعات المحددة.

هكذا، حيث إنَّ العقل هو المبدأ الأصيل والأولي للمعرفة، يتمُّ إحالة أيِّ نوع من المعرفة الاستدلالية والممنهجة إليه². في النتيجة، يُحال تقديم أيِّ نوع من القضايا الاستدلالية في باب المشيئة التكوينية الطبيعية والميتافيزيقية إليه أيضاً،

1- من الجدير قوله: إنَّ الفطريات قبل أن تكون مرتبطة بمجال الفكر والنظر (المعارف)، فإنَّها مرتبطة بمجال العمل والحياة الخلقية (الرغبات) للإنسان. لذلك، إنَّ دلالة الأمور الفطرية ذات صلة أكثر بالقضايا الأخلاقية والقيمية، وأمورٍ يعبر عنها أيضاً بـ «الوجدانيات». (الرجوع إلى: محمد حسين طباطبائي، الميزان في تفسير القرآن (ج 5، ص 310).

2- عابدي شاهرودي، 1375، ص 173-174.

حتى لو تمّ تلقّي تلك القضية من مبدأ الوحي وعلى شكل قضية نقلية. وحتى القضايا التجريبية يجب أن تستفيد من العقل، ومنطق الضرورة، وتعميم القياس العقلاني من أجل الحصول على العمومية والكليّة والتمتع من الضرورة في نظام القانون الطبيعي، على الرّغم من أنّه لا يتمّ إرجاع القضايا التجريبية إلى مبدأ العقل والقضايا العقلية - لتفسيرية، وتعطي تلك القضايا إلى جانب القضايا العقلية الأصل الثاني للموضوعات المحدّدة في النظام المعرفي للإنسان. ولكن من منظار النظام المعرفي للفلسفة والمنطق الإسلامي، لا تفيد الملاحظة والاستقراء سوى الوصف وليس التوضيح والتفسير؛ ومن أجل القيام بالتوضيح والتفسير لا بدّ لها من استخدام العقل، ونظام المعرفة التجريدي والاستدلالي¹.

يستطيع العقل والتجربة جنباً إلى جنب تحديد منظومة معرفة العالمين: الداخلي، والخارجي للإنسان، المعرفة الطبيعية والميثافيزيقية، الفردية والجماعية وشرحها والتأسيس للاتصال المعرفي للإنسان في إطار الفكر والعلم. ولكن في مقابل هذا الرّابط المعرفي، إنّ المبدأ المعرفي للقلب - والمتأثر بواردات الصور المجردة الحسية والمعاني الجزئية الوهميّة، والإلهامات الملكوتية، أو الوسواس الشيطانية - هو المؤسس للاتصال والرّابط الحبي، الموقفي، الانفعالي، المعنوي والقيمي مع العالم. لذلك، سوف تكون القضايا القلبية من سنخ القضايا الإيمانية والشهودية. وفي الواقع، إنّ القلب هو الوجه المثالي لجوهر الإنسان وروحه الواعية والعاقلة، وكما أنّ عقل الإنسان هو مبدأ الحكم النظري وتصوّره وتصديقه، فإنّ

1- يشهد تاريخ الفكر وفلسفة العلم ونظرية المعرفة، على الجهد المستمرّ والمفضّل لمفكرين سعوا إلى تفسير «العلم» وشرحه من دون الاستناد إلى أيّ نوع من الأساس الميثافيزيقي. (الرجوع إلى: غيليس، دانالد؛ فلسفة علم در قرن بيستم، (ترجمة حسن ميانداري)، چاپ اول، (قم- تهران: سمت - طه، 1381هـ) في الواقع، حاولت نظريات مختلفة حلّ مسألة الاستقراء مثل نظريات: البايزية (نسبة إلى توماس بايز)، أو نظرية التخمينات والدّحض لبوبر، أو حتى أطروحة دوهميم وكواين القائمة على صحّة شبكة المعرفة وتماسكها، كلّها على هذا الصعيد. ومع ذلك، لم تستطع تلك النظريات أبداً تأسيس العلم الأصيل المستقل بذاته عن الميثافيزيقا؛ لأنّ تلك النظريات -في حدّ ذاتها- هي في الواقع مصداق بارز للتفكير الاستدلالي والقياسي والميثافيزيقي؛ لأنّ العمومية والضرورة التي تتضمنها وتدعيها تلك النظريات نفسها لا يمكن إيجادها إلا عن طريق الميثافيزيقيا ونظام العقل التجريدي. لذلك، إنّ أيّ محاولة لتعميم الدلالة التجريبي للاستقراء، إذا كانت تريد تأسيس قانون عام في الفيزياء والطبيعة، لا بدّ لها من استخدام نظام المعرفة العقلانية والميثافيزيقية.

القلب هو المبدأ الوجودي للشهود والإدراك الباطني. في الواقع، وكما صوّر العلامة الطباطبائي في الميزان، العقل والقلب هما وجهان لواقع واحد وهو حقيقة الإنسان نفسه وروحه¹.

انطلاقاً من ذلك، بما أنّ القلب هو مكان تلقّي الصّور الحسيّة المجرّدة والمعاني الجزئيّة الوهميّة والإلهامات الملكوتيّة، أو الوسوس الشيطانيّة، فإنّه أصل نشوء الحُب والبُغض. لذلك، فهو مرجع الحالات والصفات الروحيّة والأخلاقيّة والعاطفيّة؛ مثل: الأمل، أو اليأس، الحسد، العفة، الشجاعة ونحو ذلك. وبما أنّ القلب هو مبدأ المعرفة - في نفسه - يمكنه لوحده امتلاك صورة إخباريّة ووصفيّة، ولكن الدلالات المعرفيّة للقلب تنعكس على شكل قضايا إنشائيّة وأمرية في مجال العقل العملي الذي هو قوّة حاکمة.

تتمتع القضايا الإخباريّة الناشئة من المبدأ المعرفي للقلب بحالات باطنيّة خاصّة التي يمكن أن تكون محلّ الفهم واليقين الشخصي، ولكن لا يتيسر الإدراك العام والكلّي لتلك الحالات الباطنيّة إلا عن طريق الإدراك البين - إنسانيّ على أساس الطّبيعة المشتركة التّوعيّة بين النّاس. ويدلّ التعبير العام وغير الشخصي عنها على الإرجاع إلى نظام المعرفة الإنسانيّة المشتركة، والذي هو ذلك النّظام النّظريّ والعقلانيّ نفسه. فالقضايا الإنشائيّة والأمرية التي يهدف العقل العملي عبرها تقديم إخبار خالص للقلب، هي قضايا قيمية؛ لأنها تتضمّن مفاداً قيمية في باب موضوعها. ويُطلق على القضايا القيمية التي يدلّ عليها القلب، (أو ذلك الوجه القيميّ لعقل الإنسان ونفسه، أو العقل العملي) اسم القضايا التّهذيبيّة - التّرجيحية من حيث إنّ مفادها المباشر والأمرية هو تهذيب السّاحة الخلقية للإنسان، وتدبير السّاحة الخلقية (النّاس) والجماعيّة (المنزل والمدينة) في اتجاه التّهذيب الخلقية. ومن ثمّ، تحقيق الكمال والقيم المُتسامية للإنسان والمجتمع الإنساني².

هكذا، على الرّغم من أنّ القلب هو المبدأ الوجوديّ للأمر القيمية ومنشأها، مثل: الأمور الجماليّة والأخلاقيّة (الفردية والاجتماعيّة)، الإيمانية والسلوك التّربويّ والوجوديّ للإنسان، إلاّ أنّه يتمّ التّعبير عن الشكل التّحليليّ لتلك الأمور من خلال العقل العمليّ وعبر الاستفادة من الرّأي الكلّي للعقل النّظريّ بخصوص الموضوعات

1- طباطبائي، 1421هـ ج 2، ص 223-226.

2- عابدي شاهرودي، 1394هـ ص 395-448.

الجزئية لسلوك الإنسان والمجتمع. بعبارة أخرى، إنَّ القلب هو مبدأ التجاذبات والتمايلات الروحية للإنسان، والعقل هو مبدأ التصوُّر (التعريف) والتصديق (الحكم)¹. في النتيجة، كما أنَّ العقل النظري يرسم نظام معرفة الإنسان عن طريق رسم القوانين الكلية في الطبيعة (الفيزياء) وما وراء الطبيعة (الميتافيزيقا) في سياق الاستعداد المعرفي لجوهر الإنسان الواعي والعقل، فإنَّ العقل العملي يرسم أيضًا نظام المعرفة الجزئي للإنسان في سياق الاستعداد الوجودي لقلب الإنسان في الحب، أو البُغض بالنسبة إلى موضوعات يواجهها الإنسان.

أما الشرع المُقدَّس، المتوفَّر من مبدأ الوحي الإلهي في قلب الكتاب والسُّنة (القولِي والفعلي)، المؤيَّد في موضوع الأمور الواقعية، القيمة والاعتبارية العقلية والعقلانية؛ وبالمُحصَّل والمُرشد والمُربي للعقل والعقلاء وحكمه إرشادي؟؛ ولكنَّ الشَّرْع المُقدَّس مؤسَّس للحكم في موضوع الاعتبارات الشرعية في مجال العبادات، وهو أيضًا مؤسَّس للحكم في موضوع بعض المعاملات التي ليس لها سابق في مسار العقلاء في المجتمعات، وإلاَّ فإنه إمضائي للحكم. وهكذا، فإنَّ المعارف الإلهية في موضوع العقائد، والأخلاق، والسلوك والتربية، والفقه والقانون (الحقوق) وحيثما يوجد دلالة عقلية، تمدَّ العقل، وتربي العقول والوعي الباطني

1 المفاد محلّ الادعاء هنا، يعني أنَّ القلب والعقل وجهان لروح الإنسان ونفسه وإحالة الميل إلى مبدأ القلب والحكم (النظري، أو العملي) إلى مبدأ العقل، مفادًا يمكن فهمه من الرواية المنقولة عن الإمام الصادق عليه السلام والمنسوبة إليه في مصباح الشريعة: «قال الصادق عليه السلام ما اغتنم أحدٌ بمثل ما اغتنم بعض البصر؛ لأنَّ البصر لا يُعص عن محارم الله تعالى إلاَّ وقد سبق إلى قلبه مشاهدة العظمة والجلال. سئل أمير المؤمنين عليه السلام بماذا يُستعان على غص البصر فقال عليه السلام بالخمود تحت سلطان المُطيع على سرِّك والعين جاشوس القلب وبريد العقل فعص بصرِكَ عمَّا لا يليقُ بدينِكَ ويكرهه قلبُكَ، ويُنكره عقلُكَ؛ قال النبي صلى الله عليه وآله: غصوا أبصاركم تروا العجائب». وشاهد البيان في هذه الرواية الشريفة هي أنَّ «الإكراه» الذي هو من سنخ الميول الباطنية قد نُسب إلى القلب، و«الإنكار» الذي هو من سنخ الحكم، نُسب إلى العقل. (الرجوع إلى الكتاب المنسوب إلى: جعفر بن محمد عليه السلام، مصباح الشريعة، چاپ اول، (بيروت: الأعلمي، 1400 ق، ص 9).

2- في البيان الشريف لأمير المؤمنين علي عليه السلام في نهج البلاغة، ورد أنَّ الله تعالى قد بعث الأنبياء إلى بني آدم من أجل: «ليستأذوهم ميثاقَ فطرته و يُذكروهم منسى نعمته ... و يُثيروا لهم دفاين العقول» (نهج البلاغة: الخطبة الأولى). في الواقع، الشرع الإلهي الذي هو بمثابة العقل الخارجي، في صدد إحياء العقل الباطني وإنضاجه.

للإنسان، وطبقاً لتعبير الحكيم السبزواري إنه زيت مصباح العقل، ولكن حيث إنه لا سبيل للمعرفة البشرية التدريجية إلى ذلك، أو أن اكتسابها بوساطة التجربة يحتاج إلى وقت طويل جداً، وعدم العلم بذلك الموضوع موجبٌ للهلاك أو الأذى الكثير، يهرع الشرع والنقل الناهل من ينبوع الوحي الإلهي إلى مساعدة الإنسان ويعرض عليه العلوم¹؛ على هذا الأساس.

إن العلوم التي يليها الشرع المقدس على نحو تأسيسي، هي علومٌ في وادي الأخلاق قيمية ومعيارية ومستندة إلى واقع الإنسان والعالم؛ وفي وادي الفقه والحقوق (الفردية والاجتماعية) هي علومٌ اعتبارية ووضعية والتي بعضها من سنخ الأمور اللائقة والاستحابية التي يُلحظ فيها المطلوية في العمل وليس الوجوب. ولذلك، يوجد تراخي وتساهل في تفويتها. وبعضها من سنخ الأمور غير اللائقة والمكروهة، حيث من المرغوب تركها وليس تحريمها. ولذلك، يوجد تراخ في ارتكابها. ولكن بعضها من سنخ «الوجوب»؛ بحيث إن المطلوية فيها قطعية وتركها يوجب العقاب. وبعضها الآخر من سنخ «عدم الوجوب/ الحرمة»؛ بحيث إن المطلوية القطعية في تركها واجتنابها ويوجب ارتكابها العقاب.

كما يلاحظ، فإن الأساس والبنية الكلية للمعرفة الدينية من منظار دلالة التعاليم القرآنية ومضمونها هي أساسٌ وبنية عقلانية؛ حتى الشرع المقدس الذي هو منظومة المعارف النقلية (القول والفعل)، إما أن يحيل الإنسان إلى العقل الباطن، أو يضعه في مجال الحقائق الاعتبارية الفقهية والأخلاقية (الفردية والاجتماعية) في الجاذبية المعرفية والمعنوية للوحي الإلهي. والوحي - في حد ذاته - هو أساس العقل ويجب على العقول والعلوم البشرية أن تكون في خدمته؛ لأن الوحي هو الشهود المعصوم والمصون عن الخطأ والانزلاق للمعصومين عليهم السلام، وعلمٌ تامٌ وكاملٌ صادر عن المبدأ الإلهي، والمُنزّه عن الخطأ والسهو سواء في منزلة تلقي الحقائق الإلهية، أم في مقام ضبطها وحفظها، أم في منزلة تبليغها.

يصبح الأساس والبنية العقلانية لنظام المعرفة الدينية طبقاً لتعبير الأستاذ جوادى الأملي، أكثر وضوحاً، حيث يقدم مختلف المستويات للعلوم التجريبية والإنسانية، العلوم الرياضية والحسابية، العلوم الحكيمة، الفلسفية والكلامية، والعلوم العرفانية ضمن ترتيب المستويات المتفعلة (المحققة بالفعل) للعقل التجريبي،

العقل النصف التجريديّ، العقل التجريديّ والعقل المحض¹. هذا المبني العلمي له جذور في النظامين: الأنطولوجي، والمعرفي للحكمة المتعالية والتناغم بين «القرآن» و«العرفان» و«البرهان».

تنمية تعاملات الإنسان القائمة على الدلالة المعرفية للحكمة المتعالية

تمّ الالتفات إلى البنية التوأصليّة - التعامليّة الوجوديّة للإنسان من منظار منظومة المعارف القرآنيّة في قالب النظام المعرفي للحكمة المتعالية من أوجه عدّة:

الأول: من وجه الأساس الوجودي للإنسان والعالم اللذين هما عين الربط والفقر المطلق إلى الله². وهذا مصداق الآية الكريمة ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾³.

الثاني: من وجه الهوية الوجوديّة للإنسان والعالم التي شكّلت الصّورة العلميّة (الماهويّة) والعينيّة (الوجودية) لهما⁴، بمصداق الآية الكريمة ﴿أَوْ لَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَإِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾⁵.

الثالث: من وجه السير والحركة الوجوديّة للإنسان والعلم في سياق المشيئة التكوينيّة والروحيّة لحضرة الحق (سبحانه وتعالى) باتجاه المبدأ الأعلى، بمصداق الآية الكريمة ﴿رَبَّنَا عَلَيْنِكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنبَتْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾⁶، سواء من ناحية فاعليّة الحركة، أم من ناحية غايتها⁷.

1- جوادى الأملي، 1390 هـ، ص 34.

2- صدر المتألهين، 1425 هـ، ج 1، ص 327.

3- الآية 15، فاطر/35.

4- من منظار الحكمة المتعالية، العلم والوجود حقيقة واحدة؛ إذ طبقاً لتعبير صدر المتألهين «العلم والوجود شيء واحد»؛ وترتبط درجات ظهور العلم وشدّته مع درجات ظهور الوجود وشدّته. على أساس هذا المبني، إنّ الماهية والصورة العلمية للأشياء والأمور، كما أنّ وجودها تابع وفتير محض إلى الله ناشئ من الحق تبارك وتعالى. (الرجوع إلى: صدر المتألهين، 1425 هـ، ج 6، ص 150).

5- الآية 19، العنكبوت/29.

6- الآية 4، الممتحنة/60.

7- ويقول صدر المتألهين في تفسير حركة النفس والضيورة: «إنّ النفس في أوّل تكوّنها كالهولى الأولى خالية عن كلّ كمالٍ صوري و صورة محسوسة، أو متخيلة، أو معقولة، ←

تشمل الأبعاد الآتفة الذكر في ما يخص الإنسان، بعض أهم العناوين والشؤون الوجودية للإنسان في نظام المشيئة والفعل الإلهي، والتي ستشكل الضابطة لأبعاد ارتباطه واتصاله مع المبادئ الأولى والطبيعة المادية والهوية العقلانية والاعتبارية لحياته الاجتماعية. فالإنسان وكذلك العالم، «فقير محض» إلى الله من حيث أساسه الوجودي وهما في مقام الاستعانة الكاملة، طبعاً الاستعانة الصادرة عن الاختيار؛ أي المصاحبة للوعي والإرادة. والإنسان من حيث هويته الوجودية يتمتع بمكانة «الخِلافة الإلهية» بحسب الاستعداد عن غير المعصومين وبشكل فعلي ومتحقق (بالفعل) عند المعصومين عليهم السلام. كذلك، يتمتع الإنسان من حيث سيره وصورته الوجودية، بمكانة «الولاية الإلهية» التي يتحقق ظهورها الكامل عند المعصوم والإمام والإنسان الكامل. وهذا السير التكاملي من وجهة نظر الحكمة المتعالية المتأثرة بالمعارف القرآنية، في مسار الإدراك الوجودي لأسماء الله من الخلق إلى الحق ومن ثم، من الحق إلى الخلق¹. وتدل الأسفار الأربعة للحكمة المتعالية، على تلك الحركة العقلية الوجودية للإنسان نفسها في درجات الكمالات العقلية الوجودية².

نظراً إلى خصائص سير الإنسان وصورته وتحققه (فعليته)، في قالب النظام الإشرافي الوجودي للحكمة المتعالية يمكن ملاحظة الآتي:

أولاً: تتمتع البنية التواصلية التعليلية المندرجة والمدرجة في واقع الأمر نفسه لحياتة العالم، بهوية توحيدية؛ أي أن جميع الأبعاد والمراتب التشكيكية الوجودية لحياتة الإنسان والعالم تتحقق تحت إشراف نسبتها إلى المبدأ الأعلى وسلطته.

ثانياً: تتشكل تلك البنية التعليلية، من مجرى الرشد الوجودي للإنسان من داخل الإنسان نفسه وتكامله وتساميه.

ثالثاً: إن الروابط التعليلية للإنسان في ذيل علاقته بالمبدأ الأعلى متوجهة أيضاً

← ثم تصير؛ بحيث تكون فعالة للضرورة المجردة عن المواد جزئية كانت، أو كلية ... وقد علمت أنها في أول الكون لا شيء محض كما في الصحيفة الإلهية «هَلْ أُنَى عَلَى الْإِنْسَانِ جِئْنَ مِّنَ اللَّهِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْهُورًا» (الإنسان: 1) وعند استكمالها تصير عقلاً فعالاً». (الرجوع إلى: همان، ج 8، ص 328-329).

1- جوادى آملی، 1388هـ ج 1، ص 17-20.

2- طباطبایی، 1391هـ ص 11-36.

إلى الخلق، ولا يحصل السير والتكامل الوجودي للإنسان في التعامل مع الحق؛ بل في التعامل مع الخلق (بما في ذلك الإنسان الآخر، والطبيعة، والميتافيزيقا)؛ ويصل سير الإنسان إلى الكمال عندما يكون بين الخلق مع الحق (تبارك وتعالى)؛ أي أن يحصل شهود (على مستوى النظر؛ أي في وادي القلب والعقل) الله في الفعل الإلهي (بصفته «هو الآخر»)، وأن يكون مُجَلِّيًا للكمالات الإلهية (في العمل) في الاتصال والتواصل مع الخلق.

قد أُشير إلى تلك البنية التواصلية في التراث الروائي للشيعة؛ كما في كتاب «مصباح الشريعة» الشريف المنسوب إلى الإمام جعفر الصادق عليه السلام في إطار الرواية المعروفة بأصول التعامل، حيث تصف الإنسان في مواجهة تلك الأوجه الأربعة: «أصول المعاملات تقع على أربعة أوجه، مُعاملة الله، ومُعاملة النفس، ومُعاملة الخلق، ومُعاملة الدنيا»¹.

تنمية نظام المعرفة من منظار القرآن الكريم

إن عملية التنمية والتقدم الإسلامي، سواء على مستوى التحقيق والنظر، أم على مستوى تحقيقه وواقعه الموضوعي والتاريخي، هو حصيللة النظام المعرفي القائم على أساس دلالات القرآن والسنة ومضامينهما. فبنية العلم المعرفية ونظامها الناشئين من المعرفة القرآنية واللذين هما نتاج تفاعل مبادئ المعرفة مع الأبعاد التواصلية والتعاملية للإنسان، يوجدان نطاقًا من العلوم التي يكون نتاجها ضرورة سير الإنسان وصورته على المستوى الفردي، والاجتماعي، والتاريخي نحو الله. وذلك سواء من ناحية «النظر»؛ بحيث يصبح الإنسان والمجتمع البشري عالمًا عقليًا مثل العالم العيني (الموضوعي)، أم من ناحية «العمل»؛ بحيث يجعل الإنسان والمجتمع البشري مظهرًا لأسماء الله الحُسنى. ولذلك، فإن التنمية الحق، هي تلك التنمية التي تنمو في جميع الأبعاد التواصلية - التعاملية، النظرية والعملية للإنسان على المستويين: الفردي، والجماعي؛ أي الحركة نحو الكمال والتحقق والفعلية أكثر فأكثر. على أساس ذلك الإدراك البيئي، وبالاستناد إلى ما تمّ التمهيد له حول المبادئ الوجودية (الأنطولوجية) للمعرفة في مجال وجود الإنسان وكذلك الأبعاد التواصلية - التعاملية للإنسان في مجال الحياة الجماعية

والاجتماعية، يمكن تقديم بنية مُقنّنة ومقترحة لإنتاج العلوم والمعارف كالاتي:

نهج الحكمة المتعالية القرآنية في مجال المعرفة والعلوم			
مبدأ المعرفة ونوعها	مجال التفاعل والتواصل	متعلّق المعرفة	عنوان المعرفة
القضايا التعقلية الاستدلالية (العقلية)	التعامل مع الله	المعرفة العقلانية الأصيلة والملكوّية للوجود والمبدأ الأعلى	الإلهيات، الحكمة والفلسفة
	التعامل مع النفس (الذات)	معرفة الأُسُس العقلانية والملكوّية للهُويّة الإنسانيّة	علم النفس العقلاني والفلسفية (فلسفة الذهن والنفس)
	التعامل مع الناس (الآخرين)	معرفة الأُسُس العقلانية للحياة الاجتماعيّة	فلسفة العلوم الاجتماعية
	التعامل مع الطبيعة	معرفة الأُسُس العقلانية المهمة على الطبيعة	فلسفة العلم والقوانين العامة للطبيعة: الرياضيات، الهندسة، الفيزياء المحض و...
القضايا الاستدلالية الوصفية (العلمية)	التعامل مع الله	معرفة الفعل الإلهي في صنع العالم وخلقه	السُنن الإلهية في الطبيعة وما وراء الطبيعة
	التعامل مع النفس (الذات)	المعرفة العلمية للنفس والجسم بمثابة امتدادٍ للنفس	الطب، علم النفس وما فوق علم النفس
	التعامل مع الناس (الآخرين)	معرفة الظواهر والعلاقات الكامنة في العلاقات الاجتماعية	علوم اجتماعية وثقافة واقتصاد، وسياسة...
	التعامل مع الطبيعة	معرفة العلاقات المقنّنة (القوانين) التجريبية القياسيّة المهيمنة على الطبيعة	علوم تجريبية وفنية

نهج الحكمة المتعالية القرآنية في مجال المعرفة والعلوم

الأخلاق والعرفان العملي	معرفة الأخلاق والسلوك إلى الله في الطريقة الإلهية	التعامل مع الله	القضايا التهديبية - التوجيهية (الأخلاقية)
العلوم التربوية والأخلاقية	معرفة المعايير والأخلاق الفاضلة واللائقة في تربية النفس	التعامل مع النفس (الذات)	
الأخلاق الاجتماعية	معرفة الأخلاق الفاضلة الاجتماعية	التعامل مع الناس (الآخرين)	
الأخلاق المتصلة بالبيئة والطبيعة	معرفة الأخلاق الفاضلة في التعامل مع الطبيعة والتفاعل معها	التعامل مع الطبيعة	
فقه العبادات	معرفة الحقوق الإلهية في الشريعة الإلهية	التعامل مع الله	القضايا التكليفية - التجوزية (الفقهية)
حقوق الإنسان	معرفة الحقوق المتصلة بنفس الإنسان وجسمه	التعامل مع النفس (الذات)	
الفقه والحقوق الاجتماعية	معرفة الحقوق والأحكام في العلاقات الاجتماعية	التعامل مع الناس (الآخرين)	
الفقه والحقوق للموارد الطبيعية والبيئية	معرفة الحقوق الطبيعية وما وراء الطبيعة	التعامل مع الطبيعة	

الدلالات البيئية للتصميم القرآني لتنمية نظام المعرفة

تمتّع تلك النظرة المعرفية إلى العلم¹ ببعض الخصائص المحورية. وقد تكون تلك الخصائص مشتركة مع المقاربات الأخرى على نحو الاشتراك اللفظي، ولكن من الناحيتين: الدلالية والمعنوية، فإنها تتخذ عالمًا دلاليًا خاصًا بها. إن المقاربة العلمية المعرفية للقرآن الكريم طبقًا لبيان الحكمة المتعالية، هي رؤية:

1. فطرية بالأصالة.
2. عقلانية.
3. شمولية.
4. عضوية.
5. نظمية.
6. تدبرية (تأملية).
7. تعاملية (تفاعلية).

يجب القول بإيجاز، إنه في المقاربة التجريبية يتم الالتفات إلى الصورة الفطرية للإنسان، إلا أن الفطرة في تلك المقاربة تم اختزالها في إطار غير ذاتي وفي الوقت نفسه طبيعي، إلى حالات نفسية ناشئة من الإدراكات الحسية (الذهنية)، أو الفيزيائية²؛ أو العقلانية في النظرة المعرفية للعقلانية الأرسطية والأرسطية الجديدة، وفي الرؤى العقلانية لعصر التنوير وامتداداته في المرحلة المعاصرة؛ أي الرؤى الكانطية الجديدة والهيكلية الجديدة، فإنها تُفسر وتوضح في إطار العقلانية المتعالية المفهومية؛ في حين أن العقل والعقلانية في المقاربة التوحيدية للحكمة الإلهية والقرآنية المتسامية، يذهبان بعيداً إلى ما وراء ساحة الصورة المفهومية، اللغوية والمنطقية، إلى الساحة المعنوية والشهود باستمدادٍ من هداية الوحي والمعارف الدينية والإلهامات الربانية لمقام القلب.

1- إن موضوع النظرة المعرفية ومتعلقها هو «القضايا المعرفية الحاملة للاعتقاد الصادق المُسوَّغ»؛ ويدور الكلام في النظرة المعرفية حول ما هو الاعتقاد، وأين يقع الصدق، وكيف يحصل التسويغ المعرفي وأما النظرة العلمية -وفقاً لهذه المقالة- فإن موضوعها ومتعلقها عبارة عن مبادئ علم ما، ومصادرها وبنيتها وكيفية تشكيلها، وترتب مراتبه. وكذلك الأمر بالنسبة إلى نطاق من نطاقات العلوم، أو عموم نظام المعرفة والعلم. وتتحقق النظرة العلمية على أساس تحليل فلسفي للعلم ونظام المعرفة.

2- Mumford, 2003, p221.

كذلك، إنَّ النُّظرة الشُّمولية للمقاربة المعرفية للقرآن الكريم، لا تمنع من المواجهة الجزئية والمتفاعلة مع واقع حياة الإنسان والمجتمع. وتشير اللغة الاستعارية، التمثيلية والعرفية للقرآن الكريم إلى هذا المطلب؛ ذلك أنه على الرغم من اقتضاء الطبع الفطري والتوحيدي للوجود، والاعتقاد برؤية عامة للهوية الوجودية والمقاصد العالية لمعاش الإنسان ومعاده، إلا أن الإنسان هو موجودٌ واعٍ ومختار يتحمم عليه في كلِّ مرحلة من مراحل حياته تحديد مسار حركته الوجودية واختيارها وتديرها. لذلك، فضلاً عن النظام النظري الكلي، يحتاج الإنسان إلى الدلالات الإرشادية من أجل هداية مسار حياته وتوجيهه؛ ولم يغفل القرآن الكريم وعموم منظومة المعارف الدينية عن هذا الأمر.

تشكل تلك النُّظرة الإرشادية أساس المواجهة الجزئية لنظام المعرفة والعلوم مع الواقع الملموس لحياة الإنسان. لذا، نرى العلوم الاعتبارية والعبادية والاجتماعية تشكل حجماً كبيراً من جسم المعرفة والعلوم في المقاربة القرآنية المتسامية لنظام المعرفة. وتتكوّن تلك العلوم، وتنضج عبر اتّصالٍ شبكيٍّ مع سائر العلوم وفي الامتداد الدلالي للعلوم الحقيقية ذات الصلة مع الواقع العيني لوجود الله، الإنسان والعالم. مثلما أن الفقه المصطلح، أو فقه الأحكام الشرعية، يقع في امتداد المعارف الاعتقادية والأخلاقية وتتوضّح وترسم، وتوجّه وتُدبّر وترسّخ في سياق تلك المعارف والمقاصد القيّمية، الأنظمة الاعتبارية العبادية والتعاملية الاجتماعية للفرد والمجتمع الإسلامي.

تؤدي المواجهة الجزئية مع واقع حياة الإنسان في ظلّ الدلالة الكلية للنُّظرة العقلانية والفطرة الأصيلة، ومن خلال كشف المزيد من القدرات النظرية والعملية للإنسان، إلى زيادة الإثراء الدلالي والتفسيري لنظام الرؤية والفكر. ويحدّد عموم نظام العلم نفسه وينتقدها، ويعيد بناءها باستمرار من خلال الأخذ في الحسبان التفسيرات الجديدة ومعانيها في إطار الدلالات العقلية والفطرية الكلية. وعلى ذلك المنوال، ينمو الجسد الحي والديناميكي؛ أي العضوي، ويتسامى. ويتطلّب التفسير المنهجيّ لذلك التصوّر الإجمالي، مجالاً آخر، يتمّ من خلاله شرح الارتباطين: الديالكتيكي، والتعاملي بين مستوى النظر إلى الإنسان وعمله؛ ولكن الجدير ذكره أنه في المقاربة التوحيدية للقرآن الكريم بالنسبة إلى نظام المعرفة على أساس مباني الحكمة المتعالية، تتوفّر تلك المواجهة التعاملية عبر مجرى ارتباط العقل

النظري والعقل العملي والنشاط الاستكمالي للعقل النظري في علاقته مع المبادئ الإلهية العالية، والنشاط التكالمي للعقل العملي في علاقته مع الموضوعات التدبيرية (الإدارية) الدنيوية.

بناءً لما تقدّم، يجب أن تتشكّل تنمية نظام المعرفة والعلوم في قالب النظام الدلالي والقيمي للمقاربة التوحيدية العقلانية القرآنية؛ عقلانية تمّ تحديدها على أساس الإمكانيات، وفي إطار الانضباط الداخلي لنظام تكوين الإنسان والعالم، ووجودهما المادي، القيمي والروحي، والتي تقوم - أي تلك العقلانية - على أساس تلك المعرفة، بهداية المسار التاريخي وإرشاده لتدبير حياة الإنسان والمجتمع البشري وسوقه باتجاه عبودية الله. وعلى هذا الأساس، في هذه المقاربة، تتمتع تنمية نظام المعرفة والعلوم بالأبعاد المادية، والمعنوية أيضاً، الدينية وكذلك الدنيوية، الإلهية وكذلك الإنسانية. إلا أن الأمور المادية والدنيوية هي ذات وجه وسيلي وأداتي من أجل أن يصل الإنسان في مسار العبودية إلى القرب والتسامي الوجودي. وبالنتيجة، يخرج من طغيان النفس الأمارة بالسوء، ومن البقاء أسيراً للجهل، ومن إطاعة الطواغيت الدنيوية. فيعيش في إقليم العرفان بالحق والحقيقة، والمعنى والمعنوية. بناءً على ذلك، يمكن تقديم مستويات المعرفة، كما يتضح من التصنيف السابق، في العرض أدناه:

فلك العلوم والمعارف العقلانية والوحيانية المتكاملة
فلك العلوم الطبيعية والصناعية التقنية
فلك العلوم الصناعية والاعتبارية والاجتماعية
الفضاء الدلالي، اللغوي
الواقع الموضوعي (العيني) للحاجات، العلاقات والأفعال

المقتضيات القيمية في تحديد كيفية وجوب تنمية نظام

تتمتع خطة القرآن الكريم وأنموذجه المُتسامي في مجال تنمية المعرفة والعلوم بروح ومحتوى إلهي وتوحيدي. هذه المقاربة التوحيدية تجسّد الواقعية الإشرافية؛ بمعنى أن التّكامل المعرفي للإنسان هو هبة وإفاضة ربّانية من الحق (تبارك وتعالى)؛

ويظهر هذا التَّكامل المعرفيَّ في أعقاب السَّير الوجودي للإنسان والمجتمع الإنسانيَّ وصورتهما تجاه الله. ومنَّ ثمَّ، فكما أنَّ وجود الإنسان بالنَّسبة إلى عالم الوجود هو حقيقةٌ مفتوحةٌ بوجه أفق التَّسامي الوجوديَّ، فإنَّ بسط نظام المعرفة والعلوم عند الإنسان هو في الواقع توسَّع لأبعاد وجود الإنسان ومجالاته وتعاملاته مع الوجود؛ أي الله، والنَّفْس، وباقي الخلق.

هذا الأنموذج البنيويَّ لتنمية المعرفة والعلوم، نظرًا إلى الخصائص الأساسية التي تمَّ تعدادها لها (الفطرة الأصيلة، العقلانيَّة، النَّظرة الكليَّة، العضويَّة، نظميَّة، تدبيريَّة وتعامليَّة)، يرى الإنسان في علاقته بمبدئه، مساره الإلهيَّ ومنتهاه. لذلك، فكما أنَّ الإنسان من منظار الحكمة والمعرفة القرآنيَّة غير متروكٍ لشأنه. كذلك، فإنَّ نظره وعمله غير متروكٍ، وليس تابعًا صرفًا لإرادته؛ بل إنَّ تنمية نظام المعرفة يتمُّ في إطار اقتضاءات الهويَّة الفطريَّة لحياة الإنسان والعالم، ويكشف عن مسار عيشه ومعاده من أجل تحقيق غايته الوجوديَّة، وهي القُرب الوجوديَّ وسُمُوهُ.

هكذا، فإنَّ سنخ المعرفة من منظور التَّعاليم القرآنيَّة، مع كونه وجهًا للواقعين: الفيزيقيَّ، والميتافيزيقيَّ، إلا أنَّ له - وبحسب موضوع المعرفة - أبعادًا تشكيكيَّة وهرميَّة. وفي هذه المقاربة، إنَّ كلاً من العلوم في موقعه، وبوصفها مصداقًا للآية الكريمة: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيُّنَّمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾¹ ناصَّ على مظهرٍ وتجلٍّ من تجلِّيات الحقِّ (سبحانه وتعالى). مع لحاظ هذه الدقَّة، إنَّ تنمية أيِّ مستوى من المعرفة والعلوم، على الرِّغم من أنَّه مُقدَّم بالنسبة إلى المستوى الأعلى؛ أي المعرفة المتعلقة بموضوع أكثر شرفًا، يُعدُّ أيضًا ذا قيمة في حدِّ ذاته؛ لأنَّه ناصَّ ومُظهرٌ لشكل من مظاهر الحقِّ ومجاله وتجلِّياته (تبارك وتعالى). ومن ناحيةٍ أخرى، نظرًا إلى أنَّ سنجيَّة المعرفة والعلوم تتوسَّع في المجالين: الذهنيَّ، والتاريخيَّ للإنسان، والتوسَّع النَّظري للأبعاد المعرفيَّة للإنسان بمثل الفعلية والتحقُّق التعيني (الموضوعي) للإنسان. ومنَّ ثمَّ، فإنَّ كلَّ مرحلةٍ من مراحل الفعلية النَّظريَّة والمعرفيَّة للإنسان هي قيِّمة وحسنة في حدِّ ذاتها. بهذا المعنى، حتى تنمية العلوم الطبيعيَّة هي ذات قيمة في حدِّ ذاتها؛ لأنَّها تكشف عن تجلِّياتٍ من آيات الله الأفقيَّة.

من منظار الحكمة والمعرفة القرآنيَّة، إنَّ تنمية المعرفة والعلوم، سواء من حيث

القيمتين: العلميّة، والنظريّة للعلوم نفسها، أم من حيث وظيفتها، تقع في خدمة التسامي الوجودي للإنسان؛ والتشبه بالبارئ تعالى في «النظر» و«العمل». وهكذا، إنّ ما يُعدُّ روح نظام المعرفة والعلوم ومعناه هو سير الإنسان وصورته في مدارج الكمالات الوجوديّة والمعنويّة. وهذا المعنى، على عكس أهداف السلعيّة الماديّة، لا يخضع أبداً للزوال والعدم؛ لأنّها تقود الإنسان إلى مبدئه الأزليّ وغايته الأبدية؛ أي الخضوع والتسليم أمام الحقّ (تبارك وتعالى). والتسليم أمام الحقّ يعرج بالإنسان نحو الوُسع اللأمتناهي نحو الحقيقة الإلهيّة الخيرة والجميلة على نحو محض. وهكذا، فإنّ معرفة مظاهر الحقّ في الخلق من خلال ملاحظة القوانين العامّة المتضمّنة في آليّة النظام الطبيعيّ واختبارها وبلوغها هو أساس تنمية المعرفة على المستويين: العلميّ، والتقنيّ. وفي هذا المستوى، هناك ترابط بين العلم والتكنولوجيا؛ لأنّه من ناحية تُعدُّ العلوم الجديدة هي الأساس في تنمية التقنيّات الجديدة، والتقنيّات الجديدة اليوم هي أداة لفهم علميٍّ أكثر دقة واتساعاً، من ناحية أخرى.

في مجال العلوم الاعتباريّة الاجتماعيّة، تعني تنمية المعرفة والعلوم توسيع النّظام المعرفيّ القيميّ وبسطه، في قالب تأسيس القواعد والقوانين والأدوات المؤسسيّة والاعتباريّة ووضعها¹؛ لأنّ نظام التّعاملات الإنسانيّة في المجتمع يعمل على تنظيم الفعل العام للنّاس وضبطه من خلال مجرى القواعد والقوانين والأدوات المؤسسيّة والاعتباريّة. في هذا المجال أيضاً، هناك ارتباط تفاعليّ بين النّظام المعرفيّ - القيميّ والأدوات الاعتباريّة والمؤسسيّة من أجل الاستجابة للمشاكل والاحتياجات التي يواجهها المجتمع. وتجدر الإشارة إلى أنّه مثلما يسري التّرابط بين العلم والتكنولوجيا في سياق نظام الخلق والطبيعة، هناك ترابط بين النّظام المعرفيّ - القيميّ والأدوات الاعتباريّة والمؤسسيّة في السّياق المتكامل والمتغيّر للنّظام الدلاليّ واللّغويّ والتّواصلية. ومن ثمّ، فإنّ عدم الالتفات إلى تلك المكوّنات والرّوابط يمكن أن يؤدّي إلى عدم تكوّن الأدوات الاعتباريّة والمؤسسيّة اللّازمة. ويوجب عدم تكوّن الشكل المؤسسيّ والاعتباريّ للمباني المعرفيّة - القيميّة، بدوره، إلى عدم انتشارها. ومن ثمّ، عدم كفاءتها في مواجهة الاحتياجات والمشاكل الموضوعيّة، خاصّة وأنّ الاحتياجات والمشاكل في الواقع الاجتماعيّ لا يتمّ السكوت عنها أبداً.

هكذا، إذا فشل نظام معرفي - قيمي في تحديد الانضباط الثقافي، والاجتماعي، والسياسي والاقتصادي الممتد بناءً على أسس مبانيه وإيجاده وإعطائه الموثوقية، فسوف تتم الاستفادة من الرؤى والنماذج المنافسة المقتبسة، وتطويرها. بناءً على ذلك، إن تنمية نظام المعرفة في أي نظام حضاري، لا يحدث إلا من خلال فهم كيفية الارتباط الديالكتيكي للأبعاد العقلانية، القيمة والوحيانية المكملّة للمعرفة مع الأبعاد المتكاملة والمتغيرة للعلوم والفنون الصناعية الطبيعية والاعتبارية.

الاستنتاج

بناءً لما تقدّم، يمكن رسم تصميم سابق لبنية المعرفة وطريقة توسّع العلوم والتفاعلات والعلاقات فيما بينها، بناءً على التعاليم والدلالات الحكمية والقرآنية. وتلك البنية العقلانية السابقة هي أساس لأي بنية لاحقة. وانطلاقاً من المقاربة الواقعية التوحيدية الإشرافية للحكمة والمعرفة البرهانية والقرآنية، ومع الأخذ في الحسبان مسألة تحديد كيفية توسّع أبعاد النظام المعرفي الوجودي للإنسان في مختلف مجالات التعاملات الفردية والاجتماعية، يمكن تقديم مظهرًا وتجليًا لتصنيف نظام المعرفة والعلوم. تلك البنية، بناءً على تمثيلها لكيفية العلاقات الطولية والعرضية للعلوم، تتمتع ببعض الخصائص الأساسية والمستلزمات القيمة التي تشير إلى كيفية تنمية نظام المعرفة والعلوم. ويمكن تلخيص الدلالات المركزية للخصائص الأساسية للمستلزمات القيمة في النقاط المحورية الآتية:

أولاً: في قالب تلك البنية، يكون للعلوم ارتباط منظومي ومترابط يعتمد على الأبعاد المعرفية الوجودية للإنسان، ونظام تفاعلاته.

ثانياً: تتقابل المستويات الطولية للمعرفة والعلوم، مع الأبعاد الطولية للمبادئ المعرفية الوجودية للإنسان، مع لحاظ الشرف المعرفي الوجودي لموضوع المعرفة في ذلك المستوى، وهي كما يلي: المعارف والعلوم العقلانية، المعارف والعلوم القيمة الأخلاقية، العلوم التجريبية الوصفية، العلوم والمعارف الاعتبارية الاجتماعية.

ثالثاً: تقع تلك المستويات من المعرفة والعلوم ضمن الجاذبية المعرفية للوحي والهداية الإرشادية والمولوية للتعاليم والمعارف الدينية الموثقة والمسوّغة وتستند إليها.

رابعًا: تشرح العلوم الأشرف، بحسب الموضوع، المبادئ التصورية والتصديقية للعلوم الأدنى وتؤثر على التوجّهين: المعرفي، والقيمي للعلوم الأدنى. خامسًا: في تلك البنية، يُسهم تكامل العلوم الطبيعية والتقنية والاعتبارية الاجتماعية وتغيّرها في التكامل المفاهيمي والدلالي والاستدلالي للمعارف والعلوم العقلية. ونتيجةً لذلك، تتخذ صورةً ديناميكية وعضوية للتنمية المتوازنة لمنظومة العلم.

سادسًا: العلوم والمعارف العقلية والقيمية والعلمية؛ لكي تكون قادرة على تشكيل الواقع الاجتماعي وتعميمه، يجب أن تكون قادرة على التوسّع والامتداد في مجال إنتاج العلوم الطبيعية والتقنية وتطبيقها، وكذلك تشكيل العينات الاعتبارية الاجتماعية، بعبارةٍ أخرى، تتخذ الموضوعية (العينية) المؤسسية.